

برعاية من فخامة الأخ الرئيس/ علي عبد الله صالح  
رئيس الجمهورية، ينظم مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية،  
وزارة المياه والبيئة، ووزارة الزراعة والري، والصندوق  
الاجتماعي للتنمية بالاشتراك مع المكتب الألماني للتعاون  
الغربي (GTZ)، "المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في  
اليمن"، والمقرر انعقاده خلال الفترة 15 - 17 يناير 2011.

تحت شعار: الماء من أجل الحياة والتنمية

## المقدمة:

الماء مورد أساسي حيوي للحياة والتنمية، لا يمكن بأي حال من الأحوال  
الاستغناء عنه أو الاستعاضة بغيره أو استبداله أو إحلاله بمورد آخر. وبذلك  
فهو أهم سلعة إستراتيجية تقوم عليها حياة الشعوب ورفاهيتها وأمنها  
واستقرارها.

ولعل من المعروف أن اليمن تتميز بمناخ جاف إلى شبه جاف، إضافة إلى  
شحة في المياه السطحية، كما تتميز بندرة ومحدودية الأمطار في الوقت  
الذي يتطلب قطاع الزراعة كميات كبيرة من المياه، مما يضعها على رأس  
قائمة البلدان التي تعاني من شحة في الموارد المائية. علماً بأن شحة المياه  
تتركز في الجزء الغربي من اليمن، والذي يقطن فيه حوالي ٩٠% من  
السكان، حيث تقع معظم المدن الكبرى في مصبات ذات محدودية عالية في  
مصادر المياه.

كما أن تداخل مياه البحر في المناطق الساحلية يؤدي إلى زيادة ملوحة المياه،  
مما يصعب معالجتها أو تلافيتها، وكذا تعتبر مياه الصرف الصحي والخارجة  
من المدن والمصانع خطراً كبيراً على نوعية المياه الجوفية، والتي تتسرب  
إليها عن طريق الرشح، نتيجة لتصريفها دون معالجة.

لقد استمر استخدام المياه بطريقة مستدامة نسبياً حتى مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي، إلا أنه ومنذ منتصف هذا العقد، وكنتيجة للنمو السكاني المتسارع والحضري منه على وجه التحديد، وتغير أنماط الاستهلاك، أدى إلى تغير سريع في درجة وطرق استخدام الموارد المائية المتاحة، وتمثل ذلك في حفر الآبار العميقة التي استنزفت الخزانات الجوفية، وبالتالي أصبحت الموارد المائية تتعرض للهدر الجائر، وخاصة في المجال الزراعي، والاستخدامات المنزلية ومتطلبات أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك فقد صنفت اليمن مؤخراً كأحد أربع دول هي الأشد فقراً في الموارد المائية، حيث أصبح متوسط نصيب الفرد حوالي (١٢٠ م<sup>٣</sup>/سنة)، بما يعادل ٢% من المتوسط العالمي، والذي يبلغ (٧٥٠٠ م<sup>٣</sup>/سنة) و ١٤% مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٨٥٠ م<sup>٣</sup>/سنة) علماً بأن الحد الأدنى لكمية المياه الضرورية للغذاء والشرب هو ١٦٠٠ م<sup>٣</sup>/سنة.

لقد أوضحت الدراسات بأن كمية المياه المتجددة في اليمن ٢,٥ مليار م<sup>٣</sup> سنوياً، بينما يبلغ معدل السحب من المياه الجوفية ٣,٤ مليار م<sup>٣</sup>، والذي يعني معدل استنزاف سنوي من المخزون الجوفي قدره ٩٠٠ مليون م<sup>٣</sup> (بما يمثل ٣٦% هي مقدار العجز المائي السنوي). إضافة إلى ذلك فإن معدل الاستنزاف في حوض صنعاء قد بلغ ٢٠٠% من نسبة التغذية السنوية، وبلغ معدل هبوط مستوى سطح المياه الجوفية في بعض الخزانات ٦ متر/ سنوياً<sup>(١)</sup>، مما يعني تهديداً لمستقبل الأجيال القادمة.

وهناك أسباب عديدة وراء تدهور الوضع المائي في اليمن يأتي في مقدمتها النمو السكاني بمعدل ٣%، والذي يعتبر أعلى معدل نمو في العالم، ثم السحب الجائر وتدني كفاءة الري، وسوء الاستخدام والإدارة وعدم تطبيق القوانين، إضافة إلى تأثير التغير المناخي. ولذلك يعتبر استنزاف وتدهور

نوعية المياه تهديداً للأمن الغذائي بصورة خاصة، ولأمن واستقرار المجتمع اليمني بصورة عامة.

كما بلغت كمية المياه المستخدمة حالياً في القطاع الزراعي ٩١% منها (٤٠% تهدر لري القات) يليها الاستخدام المنزلي بنسبة ٧%، والاستخدام الصناعي بنسبة ٢%، كما تختلف كمية التغذية والسحب من حوض إلى حوض آخر، ومن خزان إلى آخر، مما أوجب تبني مبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية كهدف أساسي لهذا المؤتمر، والتي تتضمن الأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد مشكلة المياه الفنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية والبيئية.

ولتحقيق التنمية المستدامة، والرفاهية، والأمان، والاستقرار للمجتمع اليمني يجب أن تستوعب أبعاد مشكلة المياه على المدى القريب والبعيد. ويتم ذلك من خلال رفع الوعي المجتمعي حول خطورة هذه المشكلة على المستويين الرسمي والشعبي، والبحث عن الوسائل والآليات المتوفرة لمعالجة هذه الأزمة وتحدياتها، إضافة إلى تشجيع وتطوير المقترحات العلمية والعملية التي أثبتت نجاحها في إدارة الموارد المائية. ولذلك فقد بادر مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية بإقامة هذا المؤتمر وبالتنسيق مع كل من وزارة المياه والبيئة، والزراعة والري، والصندوق الاجتماعي للتنمية، إضافة إلى الشركاء الدوليين في التنمية مثل الحكومة الألمانية ممثلة بمنظمة (GTZ).